من علامة في استتار ضمير المثنى والجمع ولما اتحاد الصفة اكتفى بتثنيتها فلم يلزم الاجتماع
بخلاف المصدر فيمتنع لزومها والسند الظرف واسم الفعل وقول من قال ان الاضمار
فيهما تسامح لقيامهما مقام ما اضمر فيه لا حقيقة والمصدر غير قائم مقام غيره بعد كونه
كلاما على السند الاحق لان الافعال الغير المتصرفة وافعل من مثلا اسند الى غير صحيح
اذ لا اضمار حقيقة في شيء من الاشياء بل هو حكم محض واعتباري صرف حققناه في
صدر الكتاب ولا فرق بين الفعل واسمه في المعنى بل في امور لفظية لما قرر والمقتضي
للاستتار وهو الدلالة على الفاعل موجود فيهما على السواء وان اراد الاجتماع في اللفظ
حكما لكون المستتر في حكم الملفوظ فمنقوض بالصفة وكون فاعلها عينها في الذات
والخارج لا يدفع الضرر بل يزيده وجاز حذف فاعله اي المصدر لما ذكر في الاضمار
بعينه وقيل لانه لو لم يجز لزم اضماره اذا كان غائبا مقدما وهذا بعد كونه مبنيا على
مغايرة العلتين ممنوع اذ لو اريد بالاضمار ما سبق اعني الاستتار وهو الظاهر فالملازمة
ممنوعة لجواز ان يقال مثلا زيد ضربه شديد وان اريد المطلق فبطلان اللازم ممنوع والسند
مر وجاز اضافته اليه اي الفاعل فعل مع ان اعماله منونا اولى لانه ح اقوى مشابهة
للفعل لكونه نكرة وهذا مع كونه مخصوصا باضافة المعرفة خلاف ما صرح به الرضي
من العكس والى المفعول وقل اعماله اي المصدر ملابسا باللام المعرفة لامتناع
تقديره بان مع الفعل وانما جاز على قلة فرقا بين الشيء والمقدر به وهذا في الفاعل
والمفعول به الصريح واما في الظرف فكثير كقوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء
اسم الفاعل يعمل عمل فعله لو كان ملابسا بمعنى الحال او الاستقبال
تحقيقا كزيد ضارب عمرا الآن او غدا او حكاية بان يقدر المتكلم نفسه موجودا
في ذلك الزمان الماضي او يقدر الزمان المذكور موجودا الآن كقوله تعالى
وكلبهم باسط ذراعيه قيل ان هذا الاشتراط في نصب المفعول به لا في الفاعل
مضمرا او لا في الظرف واعتمد عطف على العمل المحذوف بعد لو على المبتدأ
ولو بعد الناسخ نحو كان زيد ضاربا عمرا او ذي الحال نحو جاء زيد راكبا جملا او الموصوف
نحو جاء رجل ضارب عمرا او الاستفهام بالهمزة او بغيرها نحو اضارب زيد عمرا
او حرف النفي من ما ولا وان ولو حذف الحرف بشرط النفي المستفاد من الكلام

من الاسم والفعل كما ذكر في بحث المبتدأ لكن الفائدة في تغيير عبارة الكافية او النداء
نحو يا طالعا جبلا وهذا عند ابن مالك واعترض عليه ابنه وابن هشام بانه ليس
كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل لان حرف النداء مخصوص بالاسم فكيف يكون
مقربا من الفعل وقيل لا اعتماد في مثله على الموصوف المقدر وهذا ما اختاره ابن الحاجب
واقول نظره لابن مالك رح ان حرف النداء قائم مقام ادعو فهذا يكفي في التقريب
ولو اجيز الاعتماد على الموصوف المقدر لغا شرط الاعتماد اذ لا بد لكل صفة من صاحب
تجري عليه ملفوظا او مقدرا ولم يذكر الموصول لان المراد به هاهنا اللام فقط اذ الصفة
لا تقع صلة الا لها وسيذكره فلو ذكر هاهنا لزم التكرار ولو اكتفى بالاول اوهم
اشتراط الحال او الاستقبال فيه ايضا فظهر ان مراد ابن الحاجب من صاحبه غير الموصول
لا ما يعمه كما توهم ثم قيل ان هذا الاشتراط في البارز لا في المستتر والظرف ويضاف
اسم الفاعل لو اريد ذكر معموله في المعنى اليه اضافة معنى لو كان اسم الفاعل
بمعنى الماضي لامتناع نصبه ولو وجد معمول منصوب نحو زيد معطي عمرو درهما
امس فقدر فعل ناصب نحو اعطى وهذا جواب عن تمسك الكسائي حيث
يجوز عمله بمعنى الماضي ولو قال المقدر خلاف الظاهر نقول لما لم يجد عمله في المفعول
الاول مع كثرة دوره في الكلام كان قرينة للمقدر وقال السيرافي الاجود ان يقال
انما نصب هاهنا الثاني ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه ولا يجوز بدون هذه الضرورة
وقال الاندلسي ردا على جواب الحذف لا يستقيم ذلك في مثل هذا ظان زيد امس
قائما لامتناع الاقتصار وقال الرضي يمكن ان يرتكب جواز ذلك مع المؤنة وان كان
قليلا كما يجي في افعال القلوب ويضعف مذهب السيرافي قولهم هذا ضارب زيد
امس وعمرا اذ لا اضطرار هاهنا الى نصب عمرو لان حمل التابع على اعراب المتبوع اللفظ
اولى وباللام اي بسبب دخول اللام الموصولة دون المعرفة على اسم الفاعل
يستوي الجميع اي جميع الازمنة لكونه ح فعلا حقيقة ومعنى وكذا المبالغة
اوزانها العاملة ثلثة مفعال ومفعول وفعال وزاد سيبويه فعيلا وفعلا الى ان اراد ان اوزان
المبالغة كذي اللام في استواء الجميع لم يستقم في المعطوفات وان اراد انها كاسم
الفاعل في العمل والاشتراط يرد عليه انهم صرحوا بانه لا يشترط معنى الحال والاستقبال في المبالغة

Copyright © King Saud University